|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2020** |  |
|  |  |
|  |  |
|  | **المراجعة 1للوثيقة C20/22-A** |
|  | **6 نوفمبر 2020** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير من الأمين العام |
| التقرير السنوي التاسعللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) |
|  |

يشرفني أن أرفع إلى الدول الأعضاء في المجلس تقريراً من رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC).

هولين جاو
الأمين العام

التقرير السنوي التاسع
للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)

|  |
| --- |
| ملخص النقاط الرئيسيةيتضمن هذا التقرير السنوي التاسع للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) المقدم إلى مجلس الاتحاد استنتاجات وتوصيات لينظر فيها المجلس وفقاً لاختصاصات اللجنة.ويحل هذا التقرير محل التقرير المؤقت المعد للجلسة التي عقدها المجلس في يونيو 2020. الإجراء المطلوبيُدعى المجلس إلى **الموافقة على** تقرير اللجنة وتوصياتها لتتخذ الأمانة ما يلزم من إجراءات.\_\_\_\_\_\_\_\_\_المراجع[*القرار 162*](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts/RES-162-A.pdf) *(المراجَع في بوسان، 2014)؛* [*المقرر 615*](https://www.itu.int/md/S19-CL-C-0132/en) *للمجلس؛ التقارير السنوية للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة:الوثائق:* [*C12/44*](http://www.itu.int/md/S12-CL-C-0044/en) *(التقرير السنوي الأول للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)؛*[*C13/65 + التصويب 1*](http://www.itu.int/md/S13-CL-C-0065/en) *(التقرير السنوي الثاني للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)؛*[*C14/22*](http://www.itu.int/md/S14-CL-C-0022/en) *+ الإضافة 1 (التقرير السنوي الثالث للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)؛* [*C15/22*](http://www.itu.int/md/S15-CL-C-0022/en) *+ الإضافتان 1 و2 (التقرير السنوي الرابع للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)؛*[*C16/22*](https://www.itu.int/md/S16-CL-C-0022/en) *+ الإضافة 1 (التقرير السنوي الخامس للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)؛*[*C17/22*](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0022/en) *(التقرير السنوي السادس للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)؛*[*C18/22 + الإضافة 1*](https://www.itu.int/md/S18-CL-C-0022/en) *(التقرير السنوي السابع للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)؛*[C19/22](https://www.itu.int/md/S19-CL-C-0022/en) *(التقرير السنوي الثامن للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)* |

# 1 مقدمة

1.1 تعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بصفة استشارية متخصصة مستقلة لمساعدة المجلس والأمين العام في الاضطلاع بمسؤولياتهما الإدارية المتعلقة بإعداد البيانات المالية وترتيبات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات الإدارة، وغير ذلك من العمليات المتعلقة بالمراجعة وفقاً لاختصاصات اللجنة. ومن ثم، فإن اللجنة تساعد على زيادة الشفافية وتعزيز المساءلة، كما أنها تدعم الإدارة الرشيدة. ولا تقوم اللجنة بأي أعمال تتعلق بالمراجعة ولا تشكل وظائفها تكراراً لأي وظائف تنفيذية أو وظائف تتعلق بالمراجعة الداخلية أو الخارجية، بل تساعد على ضمان الاستفادة القصوى من أعمال المراجعة وغيرها من الموارد المتاحة في إطار الضمانات الشامل للاتحاد.

# 2 أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة وأنشطتها

1.2 عيّن المجلس في دورته لعام 2019 الأعضاء الحاليين للجنة اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (*المقرر 615 – تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)*)، واعتباراً من 1 يناير 2020، تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

– السيد كامليش فيكامسي (الرئيس)

– السيدة سارة هامر

– السيد ألكسندر ناروكافنيكوف

– السيد أونوريه ندوكو

– السيد هنريك شنايدر

2.2 وكان أعضاء اللجنة الثلاثة (3) المنتهية ولايتهم قد عُينوا أصلاً في عام 2012 عند إنشاء اللجنة، وهم:

- الدكتورة بيات ديجين

- السيد عبد السلام الهاروشي

- السيد غراهام ميلر

3.2 وكان الاجتماع الرابع والعشرون للجنة (المنعقد في أكتوبر 2019) هو الاجتماع الأخير الذي حضره الأعضاء المنتهية ولايتهم حيث أعربوا عن امتنانهم وتقديرهم للمجلس على تعيينهم كأعضاء في اللجنة وتمكينهم من المساهمة في عمل الاتحاد؛ وللأمين العام وموظفي الأمانة الذين يعملون عملاً دؤوباً على تعاونهم وحسن نيتهم في تسهيل عمل اللجنة.

4.2 واجتمعت اللجنة بتشكيلتها السابقة في جنيف في أكتوبر 2019، وبتشكيلها الجديدة في فبراير 2020، واجتمعت بنسق افتراضي في يونيو وأكتوبر 2020.

5.2 ورشح أعضاء اللجنة، في الاجتماع الافتراضي الذي عُقد في يونيو 2020، السيد كامليش فيكامسي رئيساً، للعمل بهذه الصفة لمدة عامين، وفقاً لاختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة.

6.2 وقد عملت اللجنة منذ أن قدمت تقريرها السنوي الأخير إلى المجلس في عام 2019 في جميع مجالات مسؤوليتها التي تشمل المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتقييم والأخلاقيات والبيانات المالية المراجعة والتقارير المالية والمراجعة الخارجية للحسابات.

7.2 وشارك أعضاء اللجنة في اجتماع فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG‑FHR) الذي عُقد في 3 فبراير 2020، ولا سيما في متابعة مواضيع الإدارة القائمة على النتائج وحالة الاحتيال والمسائل ذات الصلة والعرض المتعلق بتعزيز إدارة المخاطر في الاتحاد.

8.2 وأجرت اللجنة خلال اجتماعاتها مناقشات جوهرية مع الأمين العام ونائب الأمين العام ومديرة مكتب تنمية الاتصالات فضلاً عن دائرة إدارة الموارد المالية، والمراجع الداخلي، والمراجع الخارجي للحسابات، والمستشار القانوني، ومسؤول الأخلاقيات، وشعبة مشروع المبنى الجديد، ودائرة إدارة الموارد البشرية، ودائرة التخطيط الاستراتيجي وشؤون الأعضاء، وغيرهم من ممثلي الإدارة حسب الاقتضاء.

9.2 وتتاح لأعضاء الاتحاد في [الحيز المخصص للجنة](http://www.itu.int/en/council/Pages/imac.aspx) في [الموقع الإلكتروني العام للاتحاد](https://www.itu.int/en/council/Pages/imac.aspx)، وكذلك عبر الصفحة الإلكترونية ل[مجلس الاتحاد](http://www.itu.int/en/council/Pages/default.aspx)، جميع تقارير اجتماعات اللجنة وتقاريرها السنوية فضلاً عن وثائق رئيسية أخرى.

10.2 ونظراً للقيود التي فرضتها جائحة كورونا (COVID-19) على السفر، اضطرت اللجنة إلى اختصار اجتماعاتها الافتراضية من حيث الوقت لتمكينها من استيعاب جميع الأعضاء المشاركين من مختلف أنحاء العالم، ولذلك، قد تدعو الحاجة إلى تخطيط جلسات إضافية للنظر بعمق في جميع المواضيع الموكلة إلى اللجنة.

11.2 وأشاد أعضاء اللجنة إجمالاً بالتفاعل الجيد لإدارة الاتحاد مع اللجنة في إطار عملية مثمرة؛ خاصة تنظيم دمج الأعضاء الجدد، وانفتاح الإدارة واستعدادها واستجابتها لمعالجة المسائل المتعلقة باللجنة، وكذلك نهجها الاستباقي في التماس مشورة اللجنة في العديد من المواضيع المشمولة بخبرة اللجنة. وتُدرج في الأقسام ذات الصلة من هذا التقرير توصيات محددة بشأن المجالات المشمولة بمسؤولية اللجنة.

# 3 تأثير جائحة كوفيد-19 على أنشطة الاتحاد

1.3 تلقت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة إحاطة إعلامية بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 الحالية على سير أعمال الاتحاد وأنشطته وعلى المبادرات الجديدة وبرامج الأعمال المنفذة، وكذلك التدابير المتخذة للتصدي للجائحة.

2.3 وأعربت اللجنة عن سرورها بوجه خاص برؤية الاستثمار الداخلي في اللوازم والمعدات الطبية وكذلك المشورة الطبية والنفسية المقدمة إلى الموظفين.

3.3 وفي غضون ذلك، تمكنت المنظمة أيضاً من عقد كل اجتماعاتها في منصات افتراضية بمشاركة أعضائها على نطاق واسع.

# 4 تقييم عمل الاتحاد

1.4 أشادت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بالعمل الذي اضطلع به الاتحاد في فترة جائحة كوفيد-19 وبجميع المبادرات والأحداث والمنتجات والشراكات المتعلقة بكوفيد-19 التي كمّلت عمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى وأمانة الأمم المتحدة، وسلطت الضوء على أهمية دور الاتحاد في توصيل العالم.

2.4 وفي هذا الاتجاه، ناقشت اللجنة أيضاً نشر ثقافة التقييم واقترحت أن تنظر إدارة الاتحاد في إجراءات محددة لتقييم هذه المبادرات من حيث النتيجة والأثر.

3.4 ومن ثم، شجع أعضاء اللجنة الأمانة على القيام في الوقت المناسب بإجراء تحليل للأثر وتقييم للإجراءات المتخذة للتخفيف من تأثير الجائحة وتحديد الدروس المستفادة والفرص في عالم ما بعد كوفيد-19.

# 5 الإدارة المالية

1.5 واصلت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة رصد الشؤون المالية ومناقشة التطورات المتعلقة بدائرة إدارة الموارد المالية. ومنذ أن قدمت اللجنة تقريرها الأخير إلى المجلس، أحيطت علماً على الخصوص بتنفيذ دليل المشتريات الجديد وتطورات المناقشات المتعلقة بكيفية تمويل التزامات الصندوق الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) على مستوى الأمم المتحدة، وكذلك التطورات المتعلقة بإعادة اعتماد التسوية القديمة لمقر العمل.

2.5 وأكدت اللجنة توصيتها 2016/4 بأن تتابع إدارة الاتحاد مناقشات الفريق العامل للأمم المتحدة المعني بمسائل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتضع خطةً لتمويل هذه الالتزامات في المستقبل.

3.5 وأعربت اللجنة عن ارتياحها لقرار الإدارة بأن تنفذ اعتباراً من عام 2022 توصية الفريق العامل للأمم المتحدة المعني بمخطط تمويل التعيينات الجديدة، فور موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه.

4.5 واستفسرت اللجنة بوجه خاص عن وضع التدفق النقدي والسيولة في المنظمة وعن الآثار المالية المترتبة عن جائحة كوفيد-19 في الأجل الطويل. ولاحظت اللجنة الثقة التي أبدتها إدارة الاتحاد فيما يتعلق بالسيولة في المنظمة خلال الأشهر الستة (6) التالية، وستواصل اللجنة العمل مع دائرة إدارة الموارد المالية بشأن هذه المسألة.

# 6 المراجعة الداخلية

1.6 واصلت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة استعراض تخطيط أنشطة المراجعة الداخلية وتقدمها، ونتائج تقارير المراجعة الداخلية في عامي 2019 و2020.

2.6 وأعربت اللجنة عن قلقها بشأن الموارد المخصصة لعمل المراجعة الذي تضطلع به وحدة المراجعة الداخلية. وقد سبق أن شاطرت اللجنة قلقها هذا مع الإدارة من خلال العديد من التوصيات، خاصةً:

- التوصية 2016/11: "توصي اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بالاستخدام المناسب والإدارة الصارمة لموارد المراجعة الداخلية بحيث يُضطلع بأقصى قدر من أعمال المراجعة المباشرة".

- التوصية 2017/2: "توصي اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بأن تمضي المراجعة الداخلية في اعتماد خطة مراجعة قائمة على المخاطر ومتعددة السنوات تشمل دورة متجددة للتغطية، من أجل ضمان الرقابة المناسبة على المجالات الرئيسية والأنشطة التشغيلية مع مرور الوقت، مما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة المتاحة للمراجعة الداخلية".

- التوصية 2017/3: "على نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة في عام 2016، من المهم استخدام الموارد المحدودة المتاحة لوحدة المراجعة الداخلية للنظر في المجالات التي تمثل المخاطر ذات الأولوية العليا في المنظمة".

3.6 وأثار أعضاء اللجنة مرة أخرى شواغل بشأن استخدام الموارد المحدودة وتغطية أعمال المراجعة ومدى كفاية العمليات. وشهدت الفترة السابقة انقطاعاً كبيراً، ولكن يتعين على وحدة المراجعة الداخلية تدارك العمل اللازم للتأكد من نزاهة المنظمة. ولا ترقى النتائج حالياً إلى المستوى الأمثل، ويبدو أن الحالة تتدهور بدلاً من أن تتحسن. وتتساءل اللجنة عما إذا كانت وحدة المراجعة الداخلية مزودة بالموارد اللازمة لرصد المنظمة بفعالية.

4.6 وبغض النظر عن الجهود المبذولة في مختلف التحقيقات والأعمال الأخرى غير المتعلقة بالمراجعة والانقطاع الناجم عن جائحة كوفيد-19، تدعو الضرورة إلى المضي قدماً بولاية المراجعة. ومن المثير للقلق ألاّ يُضطلع بأي أعمال للمراجعة في عام 2020. ويتعين مواصلة العمل في البيئة الافتراضية بنفس الوتيرة إن لم يكن بوتيرة أكبر.

5.6 وينبغي معالجة الشواغل الموثقة لأن المخاطر يمكن أن تكون عالية جداً في المستقبل. وتعتبر اللجنة هذا الأمر مهمة بالغة الأهمية وتظل على استعداد لإجراء مزيد من المناقشات لإيجاد حل عاجل لهذه المشكلة.

6.6 ولاحظت اللجنة زيادة عدد التحقيقات وأشارت إلى مقترح تخصيص مورد للتحقيق، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية (إذ تشير إلى وثيقة المجلس [C20/60](https://www.itu.int/md/S20-CL-C-0060/en) بشأن "إنشاء وظيفة وعملية تحقيق جديدة وتمويلها"). ومع ذلك، سلطت اللجنة الضوء على ضرورة التعاقد مع خبراء خارجيين فيما يتعلق بأنواع ومجالات معينة من التحقيق.

|  |
| --- |
| **التوصية 1 (2020)**: المراجعة الداخلية في أي منظمة هي خط الدفاع الثالث الذي يضمن إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية في المنظمة؛ وتوصي اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بضرورة تعزيز وحدة المراجعة الداخلية بشكل كبير من حيث الموارد وتغطية العمليات وكفايتها. |

# 7 المراجعة الخارجية

1.7 تعاونت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة عن كثب مع المراجع الخارجي، إذ عقدت في كل اجتماع من اجتماعاتها جلسات مع المراجع الخارجي وإدارة الاتحاد، كما عقدت جلسات خاصة مغلقة مع المراجع الخارجي فقط.

2.7 وعلى خلفية نظام عمليات الرقابة الداخلية، أبدى المراجع الخارجي، كما كان الحال في عام 2018، رأياً متحفظاً بشأن البيانات المالية للاتحاد لعام 2019. وكشفت عمليات التحقق التي اضطلع بها المراجع الخارجي أن النفقات المتصلة بالتعاون الدولي والمساعدة التقنية تمت الموافقة عليها ونُفِّذت في إطار نظام لعمليات الرقابة الداخلية لا يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد عليه لأغراض مراجعة تلك النفقات. ولم تكن توجد أي إجراءات مراجعة أخرى مُرضية يمكن للمراجع الخارجي اعتمادها لتأكيد خلو النفقات المسجلة من الأخطاء المادية.

3.7 وأقر المراجع الخارجي بأن الاتحاد قد شرع في عملية شاملة تهدف إلى تنفيذ توصيات المراجع الخارجي وكذلك التوصيات المقدمة من وحدة المراجعة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة على النحو الواجب. واعترف تقرير المراجع الخارجي بالتقدم الذي أحرزه فريق العمل المعني بعمليات الرقابة الداخلية الذي أنشئ بمبادرة من مديرة مكتب تنمية الاتصالات للقيام بعدة مهام منها التصدي للمخاطر المتعلقة بإطار المساءلة واستعراض الإجراءات الخاصة بالرقابة الإدارية. ومع ذلك، رأى المراجع الخارجي أن من المناسب الإبقاء على الرأي المتحفظ ما دامت الأدوات التي تم وضعها ليست بعدُ قادرة على إثبات فعاليتها في الحد من المخاطر الملحوظة فيما يتعلق بتقديم التقارير المالية.

4.7 وسلطت اللجنة الضوء أيضاً على المسألة التي أثارها المراجع الخارجي بشأن ضرورة صب تركيز إضافي على معالجة البيانات الإدارية في الوقت المناسب واستقرار نظام تخطيط الموارد المؤسسية في دائرة إدارة الموارد المالية. ووفقاً لعمليات التحقق التي اضطُلع بها، فإن البدلات المدفوعة قد لا تكون (أو ربما لم تعد) متوافقة مع شروط الأهلية الفعلية لفرادى الموظفين، ومن المرجح في الوقت نفسه أن يكون للبيانات والتعديلات المدخلة يدوياً أثر متسلسل على المزايا الأخرى. ونتيجة لهذا الوضع، لم يتمكن المراجع الخارجي من التوصل إلى استنتاج بشأن دقة الأرقام المسجلة في البيانات.

5.7 وتضمن تقرير المراجع الخارجي لعام 2019 مرة أخرى تشديداً على أثر الالتزامات الإكتوارية المتعلقة بمزايا الموظفين الطويلة الأجل والمسجلة في بيان الوضع المالي، خاصة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI).

6.7 وتُحيل اللجنة تقرير المراجع الخارجي وتوصيات المراجعين إلى المجلس ليوليه أولوية عنايته.

|  |
| --- |
| **التوصية 2 (2020)**: توصي اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بأن تستعرض الإدارة العملية الجارية المتعلقة بتعزيز نظام تخطيط الموارد المؤسسية في دائرة إدارة الموارد المالية وتنظر في المسألة باعتبارها أمراً ذا أولوية وفي الحل الأنسب لها. |

تعيين المراجع الخارجي الجديد

7.7 نظراً لعدم نجاح عملية اختيار المراجع الخارجي الجديد في البداية، أقر المجلس مقترح إعادة تعيين المراجعين الخارجيين الحاليين لولاية إضافية تمتد لسنتين.

8.7 وكانت اللجنة قد سلطت الضوء سابقاً على أهمية عملية تقديم العروض هذه واقترحت تنفيذها بطريقة تولّد منافسة كافية وعادلة. وتشمل اختصاصات اللجنة مسؤولية إسداء المشورة بشأن تعيين المراجع الخارجي.

9.7 وأحاطت اللجنة علماً بعمل لجنة التقييم وإعادة إطلاق عملية تعيين المراجع الخارجي الجديد، واقترحت ضرورة تعيين المراجعين الخارجيين الجدد دون مزيد من التأخير وباعتبار ذلك مسألة ذات أولوية، وفقاً لممارسات الإدارة الجيدة.

# 8 توصيات المراجعين

1.8 لاحظت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة عدداً من التوصيات التي قدمها المراجع الداخلي والمراجع الخارجي والتي لم تنفَّذ بعد. وأكدت اللجنة أهمية التركيز تحديداً على التوصل إلى إغلاق التوصيات المتجاوزة الصلاحية.

|  |
| --- |
| **التوصية 3 (2020)**: توصي اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بإنشاء آلية لضمان تسوية التوصيات المعلقة منذ زمن طويل. |

# 9 حالة الاحتيال في أحد المكاتب الإقليمية

1.9 رصدت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة إجراءات متابعة حالة الاحتيال التي وقعت في أحد المكاتب الإقليمية وجهود إدارة الاتحاد الرامية إلى الحد من خطر الاحتيال داخل المنظمة. وتشيد اللجنة بالعمل الذي يضطلع به حالياً فريق العمل المعني بعمليات الرقابة الداخلية والذي يهدف إلى وضع ترتيبات وآليات رقابة محسَّنة عملاً بالتوصيات المقدمة من المراجعين الخارجيين والمراجع الداخلي واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة.

2.9 وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بالتقييم الوارد في تقرير المراجع الخارجي بشأن متابعة حالة الاحتيال، خاصة فيما يتعلق بتقرير سري أصدره محقق خارجي في بداية عام 2020 (المعروف باسم "التقرير الإضافي")، يتقصى فيه أي قصور نظامي أو فردي و/أو أي تقصير في مسؤوليات الإدارة في مجال الرقابة والإشراف. وتوصي اللجنة بتنفيذ توصيات المراجع الخارجي المتعلقة بهذا الجانب على أساس استعجالي.

3.9 وسلطت اللجنة الضوء أيضاً على ضرورة وأهمية عدم الاقتصار على إرساء عمليات الرقابة الداخلية، بل العمل أيضاً على مواصلة رصد تعزيزها وتنفيذها الفعال.

4.9 وأشارت اللجنة إلى المصلحة العليا في الحرص على أن يكون هذا التنفيذ كاملاً ومكرساً لمراقبة المشروع عن كثب. وبما أن تعزيز عمليات الرقابة إجراء مستمر، فإن اللجنة تشجع المنظمة ككل على استخلاص دروس من هذا الإجراء وتعميمه في جميع العمليات المتعلقة بالأعمال، وترسيخ المسؤولية والمحاسبة عبر جميع وحدات المنظمة.

# 10 تقرير مؤسسة PWC بشأن استعراض الحضور الإقليمي للاتحاد

1.10 تلقت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة نسخة من تقرير مؤسسة PWC بشأن استعراض الحضور الإقليمي للاتحاد. ولما كان الحضور الإقليمي عنصر قلق رئيسياً للجنة، فإنها تتطلع إلى رد الإدارة على التقرير وما ورد فيه من توصيات.

2.10 وستخطَّط جلسة مخصصة للموضوع خلال الاجتماع المقبل للجنة كي تخرج هذه الأخيرة باستنتاجاتها وتقدم المزيد من المشورة إلى المجلس وإدارة الاتحاد.

# 11 إدارة المخاطر

1.11 تابعت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة عن كثب مع رئيس شعبة الاستراتيجية والتخطيط تطورات الترتيبات المتعلقة بإدارة المخاطر في الاتحاد. ولاحظت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل إدارة المخاطر وأثنت على الأمانة للعمل الذي اضطلعت به في مجال مراجعة سياسة إدارة المخاطر في الاتحاد وبيان تقبّل المخاطر، ومقترحات تعزيز هيكل إدارة المخاطر وإنشاء وظيفة في الأمانة لعمليات مراقبة المخاطر والرقابة الداخلية.

2.11 وتود اللجنة رؤية المزيد من التقدم بشأن هذه المسألة.

# 12 مشروع تحليل البيئة الثقافية وثغرة المهارات

1.12 تلقت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة إحاطة إعلامية بشأن المشروع الجاري تنفيذه على مستوى الاتحاد بشأن تحليل البيئة الثقافية وثغرة المهارات.

2.12 وكانت اللجنة قد أوصت سابقاً (التوصية 2018/2) بأن يمضي الاتحاد قدماً نحو مواءمة نموذج التشغيل والاستراتيجية المتعلقة بالأشخاص ومجالات التركيز مع الرؤية الاستراتيجية للاتحاد. وسيضمن ذلك أن تتوفر للاتحاد منظمة تفي بالغرض منها بالنظر إلى سرعة رقمنة مجتمع المعلومات وتطوره.

3.12 وأعربت اللجنة عن اهتمامها بالمشروع ورغبتها في مواصلة التعاون مع إدارة الاتحاد خلال تنفيذ المشروع.

# 13 العمل كاتحاد واحد

1.13 استناداً إلى الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020، *"يجب أن تعمل القطاعات بصورة متماسكة من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية. ويجب أن تدعم الأمانة التخطيط التشغيلي المنسق، وتتجنب التكرار والازدواجية وتعظم من التآزر بين القطاعات والمكاتب والأمانة العامة"*.

2.13 وتقر اللجنة بمواطن قوة هيكل المنظمة على النحو المنصوص عليه في دستور الاتحاد واتفاقيته، ولكنها تود أيضاً أن تسلط الضوء وتشدد على أهمية العمل كاتحاد واحد.

3.13 وستتابع اللجنة الموضوع من أجل تقديم أي مشورة بشأن تعزيز عمليات الإدارة في هذا الاتجاه.

# 14 مكتب الأخلاقيات

1.14 واصلت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة التعاون مع مكتب الأخلاقيات والإحاطة بأنشطة المكتب. وأشادت اللجنة بعمل المكتب وأشارت إلى زيادة عدد الشكاوى في عامي 2019 و2020، وكذلك عدد التحقيقات، التي يُجري مكتب الأخلاقيات استعراضاً أولياً بشأنها.

2.14 وتتطلع اللجنة إلى التعاون مع مكتب الأخلاقيات بشأن العمل الجاري من أجل تحسين وتنسيق السياسات والإجراءات القائمة.

# 15 مشروع تشييد مقر الاتحاد

1.15 استمرت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة في تلقي إحاطات إعلامية منتظمة من رئيس شعبة إدارة المرافق ومشروع المبنى بشأن التقدم المحرز والتطورات في مشروع تشييد مباني مقر الاتحاد.

2.15 وأشارت اللجنة إلى الثقة في عملية التخطيط وسلطت الضوء على أهمية اليقظة والاستمرار في تقييم آثار جائحة كوفيد‑19 وانعكاساتها على المشروع، لأن التفاصيل البسيطة أو العوامل المجهولة يمكن أن تكون مكلفة جداً للمشروع.

3.15 ونظراً لأهمية المشروع وتعقيده التقني، تشجع اللجنة الاستعانة بخبراء تقنيين خارجيين في العمليات والآليات الخاصة بهيكل إدارة المشروع.

4.15 وستواصل اللجنة رصد التقدم المحرز وإسداء المشورة باستمرار. وترغب اللجنة في إعادة تأكيد الحاجة إلى رصد هذا المشروع ومراقبته عن كثب، نظراً لأهميته والمخاطر العالية التي ينطوي عليها.

# 16 حالة توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة

1.16 التزاماً من اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بممارستها المعيارية، وبهدف مساعدة المجلس على متابعة الإجراءات المتخذة استجابةً لتوصياتها، استعرضت اللجنة حالة تنفيذ توصياتها السابقة، على النحو المعروض في الملحق 1.

2.16 وقد نُفذت حتى الآن نسبة %83 من توصيات اللجنة، بينما لا تزال 10 توصيات (أي نسبة %17) قيد التنفيذ من جانب الأمانة.

# 17 مسائل أخرى

1.17 يود أعضاء اللجنة الإعراب عن تقديرهم الدائم لكل من الدول الأعضاء وفريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية والأمين العام ونائب الأمين العام ومديري المكاتب وموظفي الاتحاد لما أبدوه من تأييد وتعاون ومواقف إيجابية دعماً للجنة في أداء مهامها بفعالية. وتعرب اللجنة على وجه الخصوص عن تقديرها لتيسير عقد الاجتماعات عن طريق إمكانيات عقد المؤتمرات عن بُعد وعبر الفيديو وللدعم المقدم لاجتماعيها السادس والعشرين والسابع والعشرين اللذين عُقدا في يونيو وأكتوبر 2020.

2.17 وتُتاح معلومات عن أعضاء اللجنة ومسؤولياتها واختصاصاتها وتقاريرها في الحيز المخصص لها في الموقع الإلكتروني العام للاتحاد: <http://www.itu.int/imac>.

الملحق 1 - إحصاءات بشأن تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)

**نسب تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة – التوصيات بحسب الأعوام**

**توصيات 2019 توصيات 2018 توصيات 2017 توصيات 2016 توصيات 2015 توصيات 2014 توصيات 2013 توصيات 2012**

توصيات 2012

**التوصيات**

توصيات 2019-12

التقدم المحرز - نسب التنفيذ

نسبة التنفيذ

توصيات 2018

توصيات 2015

توصيات 2016

توصيات 2017

توصيات 2013

توصيات 2014

**منفذة**

**قيد التنفيذ**

المجموع

**المجموع توصيات 2019 توصيات 2018 توصيات 2017 توصيات 2016 توصيات 2015 توصيات 2014 توصيات 2013 توصيات 2012**

منفذة

قيد التنفيذ